

سياسيات الهجرة واللجوء في المملكة المتحدة

فترة ما بعد الانسحاب من الاتحاد الأوروبي (بريكست)

المقدمة:

سأتناول في هذا التقرير سياسات المملكة المتحدة في جوانب الهجرة واللجوء، وسأعطي السياسيات التي تم إقرارها والتسويق لها والعمل عليها بعد المصادقة على قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي (بريكست). حيث كانت مواضيع الهجرة واللجوء من المواضيع الساخنة التي تم تداولها على مستويات مختلفة خلال كل من الحملات الانتخابية الداعمة والمعارضة للانسحاب من الاتحاد الأوروبي، وكل الجولات الانتخابية التي تلت استفتاء الانسحاب. حيث ركز معسكر الانسحاب على قضيتي الهجرة واللجوء كأساس لمعظم الإشكاليات التي تواجهها المملكة المتحدة، وهو ما تم تدعيمه من خلال الخطاب الشعبي الذي تبنته الأحزاب الداعمة للانسحاب وخاصة في الأرياف ومناطق سيطرة المحافظين تاريخياً، بينما تبنت القوى الليبرالية أطروحة أكثر انفتاحاً على تسهيل الهجرة واللجوء بصفتها رافداً أساسياً للموارد البشرية في ظل نقص اليد العاملة التي تعاني منها المملكة المتحدة. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، ركز خطاب المحافظين على استعادة الوظائف وأولوية المواطنين البريطانيين على عكس الوضع السائد قبل الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، حيث كان يتساوى المواطنون الأوروبيون جميعاً مع المواطن البريطاني، كما تم التركيز على قضية اللجوء والقيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء وما يتعلق بذلك من قيم وحقوق الإنسان وفرضها من خلال تشريعات ونظم لا تعكس رغبات حكومات الدول الأعضاء في كثير من الأحيان.

من الجدير بالذكر أن هذا التقرير لن يناقش قانوناً واحداً أو قراراً منفرداً وإنما سيناقش حزمة السياسات التي تبنتها حكومات المحافظين المتعاقبة في جانبي الهجرة واللجوء، خاصة بأن حزب المحافظين فاز بكل الاستحقاقات الانتخابية على كافة الصعد، نيابية ومحلية وحتى أوروبياً -بالرغم من أنه كان الحزب الدافع باتجاه الانسحاب من الاتحاد الأوروبي-. ومن المهم التنبيه إلى طبيعة العمل السياسي في بريطانيا، واستقطابه الشديد بين حزبي العمال والمحافظين وكثافته في إنجلترا بالرغم من تشعباته في ويلز واسكتلندا وإيرلندا الشمالية، وطبيعة العلاقات والتحالفات المتشابكة في المسائل المختلفة، ومنها الهجرة واللجوء. وفي هذا السياق، يجدر بالذكر أن ما يقارب 84% من سكان المملكة المتحدة يسكنون إنجلترا بينما تتوزع باقي الكثافة السكانية في ويلز واسكتلندا وإيرلندا الشمالية.

ومن المهم أيضاً تسليط الضوء على أن حزب المحافظين ليس وحدة واحدة، بل يتوزع على امتداد طيف اليمين المحافظ، ويتشكل من شقين أساسيين، وهما ما يمكن أن نسميه باليمين الأخلاقي المبدئي وما يمكن أن نسميه باليمين الرأسمالي، حيث يسعى الأول إلى منع الهجرة لأقصى حد انطلاقاً من شعوره القومي ومبادئه الشعبوية، بينما يسعى الثاني إلى تقنين الهجرة بما يرفد عجلة الاقتصاد القومي دون أن تلعب دوراً فاعلاً في تغيير ديموغرافيا المملكة المتحدة. ومن اللافت أن قضية الهجرة كانت القضية الأكثر أهمية وفق استبيانات الرأي المحلية حتى ظهرت قضية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. وهو ما يبرر حجم الاستقطاب المحلي عند نقاش هذه القضية على أي مستوى كان.

معالم السياسات الحكومية في قضيتي الهجرة واللجوء:

ركز خطاب المحافظين خلال السنوات الماضية على عدة نقاط شكلت الخط العريض لسياساتهم في جانبي الهجرة واللجوء، ومن الممكن تلخيص سياسيات الحكومات المتعاقبة بالنقاط الأربعة التالية، وقد انعكست هذه النقاط بشكل مباشر على كل التشريعات والقوانين المتعاقبة:

1. تخفيض أعداد القادمين إلى المملكة المتحدة من كافة المسارات:

تتنوع طرق القدوم إلى المملكة المتحدة بتنوع المسارات والخبرات وحيثيات الوصول إلى المملكة، فهناك تأشيرات العمل بكافة أشكالها، وتأشيرات الطلاب بكافة أشكالها، وتأشيرات الالتحاق بالعائلة بكافة أشكالها، هذا بالإضافة إلى مسارات اللجوء والتي قد تتخذ عدة أشكال وفقاً لطريقة وصول اللاجئ ومؤهلاته العلمية والعملية وغيرها من المعايير. من اللافت للنظر أن حكومات المحافظين اتخذت من تخفيض أعداد القادمين سياسةً عامة، وسنت الكثير من القوانين في سياق تحقيق ذلك الهدف، وهو الهدف الجاذب لجماهير المحافظين والشعبيين في بريطانيا. فقد خفضت بريطانيا أعداد المسموح لهم بالقدوم للعمل في المملكة المتحدة، كما شددت القيود على منح تأشيرات الطلاب والالتحاق بالعائلة، وسنت القوانين التي تجرم طالبي اللجوء الذين يصلون بشكل غير قانوني إلى المملكة المتحدة. حتى وصلت أخيراً إلى قانون ترحيل اللاجئين إلى إفريقيا، وقانون سحب الجنسية دون إعلام المعنيين بالقرار. وهو ما جاء نتيجةً طبيعية للأغلبية المطلقة التي يتمتع بها المحافظون في مجلس العموم البريطاني في معظم الجولات الانتخابية منذ عام 2015. بالإضافة إلى ما ذكر، ونتيجةً لانسحاب من الاتحاد الأوروبي، خسر كل حملة الجنسيات الأوروبية حقهم في العمل والدراسة في المملكة المتحدة وهو ما تم تقديمه من قبل الشعبويين كنصر محلي في سياق استعادة السيادة البريطانية وتعزيز الشعور القومي البريطاني على حساب الشعور الأوروبي الذي ساد منذ منتصف سبعينات القرن الماضي.

2. الانتقاء النوعي للقادمين إلى المملكة المتحدة:

بالرغم من توجه المحافظين إلى تخفيض أعداد القادمين إلى المملكة المتحدة إلا أنهم كانوا على قدر عالٍ من الإدراك لأهمية المهاجرين واللاجئين في الجانب الاقتصادي، وخاصة الشق الرأسمالي من حزب المحافظين، وهو ما وجّه سياسات الحزب إلى العمل على رفع نوعية الكفاءات التي يمكنها القدوم إلى بريطانيا عن طريق زيادة الشروط المالية والعلمية للمتقدمين بطلبات التأشيرات. بالإضافة إلى تقديم أنواع تأشيرات جديدة تعنى باستقطاب الطاقات الأكاديمية والإبداعية والتميزة في شتى المجالات.

3. الحفاظ على الديموغرافيا المحلية دون تغييرات كبرى:

وكان هذا أحد المعالم التي تم التركيز على مظاهرها دون تسميتها لتجنب معارك العنصرية والإسلاموفوبيا المحلية، وكان المسمى الإعلامي المتداول للإشارة إلى هذا المفهوم "لنستعد بريطانيا" "Take Back Britain"، ويظهر هذا جلياً في نوع التسهيلات التي تم منحها للأوروبيين الذين قرروا الاستقرار في المملكة المتحدة بعد انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، كما يظهر جلياً في آخر قرارات الحكومة في إعطاء الأولوية لطلبات المهاجرين الأوكرانيين مقارنةً بالتشجيع الحكومي والشعبي عند مناقشة قضية اللاجئين الأفغان بعد انسحاب القوات الأمريكية مطلع

العام الجاري. وعطفاً على ما ذكر، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية البريطانية -وهي ثالث أقوى المناصب السيادية في المملكة المتحدة- تواصلت مع كل مقدمي طلبات الهجرة واللجوء معربةً عن الأسف لتأخر كل الطلبات لإعطاء الأولوية لطلبات المهاجرين الأوكران.

4. تخفيض نفقات الخزينة ورفع الضرائب والرسوم على القادمين الجدد:

في إطار تبرير استمرار استقبال القادمين الجدد أمام جماهيرها الناخبة، تحاول حكومة المحافظين التسويق إلى أن القادمين الجدد يدفعون الفاتورة الكاملة لانتقالهم للعيش في المملكة المتحدة. حيث رفعت الحكومات رسوم التأمين الصحي، ورسوم التأشيرات والإقامات ومواعيد دوائر الهجرة أكثر من 6 مرات في الأعوام العشر الأخيرة، كما سنت الحكومة قوانين تمنع القادمين الجدد من الاستفادة من المعونات الحكومية، والمساعدات الاعتيادية لعموم المقيمين في بريطانيا كالخدمات الطبية، ورعاية الأطفال، وخدمات الإسكان، وغيرها.

اللاعبون الأساسيون:

من الممكن القول أن اللاعبين الأساسيين في رسم السياسات العامة لهذه القضايا هم الحكومة، ومجلس العموم، ومجلس اللوردات، والمؤسسات الإعلامية الكبرى، ومنظمات المجتمع المدني والقضاء بدرجة أقل. وسأفرد فيما يلي تعليقاً موجزاً عن كل المؤثرين في تشكيل هذه السياسات:

1. **الحكومة:** وهي اللاعب الأساسي في صناعة السياسات وإقرار سبل فرضها وتنفيذها، ويعزز من دورها أمران أساسيان، الأول، أن النظام السياسي في المملكة المتحدة شديد القطبية بين معسكر المحافظين ومعسكر الليبراليين، والثاني هو انتصار المحافظين الدائم خلال السنوات العشرة الماضية. وهو ما سمح للحكومة ومن خلفها حزب المحافظين -وحلفاؤه أحياناً- من الاستئثار بوضع السياسات المختلفة، وخاصة في الجوانب التي ركز عليها الحزب في برامجه الانتخابية.

2. **مجلس العموم:** انطلاقاً من النظام السياسي في المملكة المتحدة، فإن الحزب الحاصل على الأغلبية المطلقة في الانتخابات العامة لمجلس العموم هو من يحصل على تكليف العرش لتشكيل الحكومة، لذا لم نشاهد في الأعوام الخمس الماضية أي اختلاف كبير بين قرارات مجلس العموم وقوانين الحكومة المركزية، حيث تم إقرار كل مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة، وخاصة منذ انتخابات 2019 العامة حين حصل المحافظون على أغلبية مطلقة دون الاعتماد على الوندويين في إيرلندا الشمالية كمان كان الحال في الدورة الانتخابية التي سبقتها. واقتصرت أعمال الأحزاب المعارضة -وعلى رأسها حزب العمال- على المداخلات النيابية، والتصريحات الإعلامية، دون أن يكون له أثر عميق في تشكيل السياسات الحكومية.

3. **مجلس اللوردات:** يتكون مجلس اللوردات من أعيان المجتمع والمفكرين وممثلين عن الجاليات المختلفة، كما يشمل بقايا النظام الإقطاعي السابق. ويعتبر مجلس اللوردات في النظام السياسي البريطاني أقل قوة ونفوذاً من مجلس العموم، حيث يقتصر دوره على التأكد من موافقة القوانين التي يمررها مجلس العموم للدستور البريطاني -وهو غير مكتوب-. وبناء عليه، لم يرق مجلس اللوردات بأي دور استثنائي في تشكيل سياسات الحكومة سوى المشاركة في

اللقاءات الدورية وإبداء الرأي والمشورة، بالإضافة إلى التصريحات الإعلامية الموافقة حيناً للحكومة والمعارضة أحياناً أخرى. إلا أن بإمكان مجلس اللوردات أن يقوم بالاعتراض ورد القوانين التي يمررها مجلس العموم، فمثلاً قام مجلس اللوردات بالاعتراض مؤخراً على قانون الحدود والهجرة والجنسية الذي قدمته وزيرة الداخلية، والذي شملت بعض بنوده ما اعتبره مجلس اللوردات انتقاصاً من حقوق الإنسان وتعارضاً مع حقوق المواطن البريطاني وفقاً للدستور.

4. **المؤسسات الإعلامية الكبرى:** تعاني المؤسسات الإعلامية الكبرى من نفس الاستقطاب الشديد الذي يعاني منه المجتمع البريطاني ككل، فمثلاً تعتبر مؤسسات السن، والستاندر، والتايمز، والتيلغراف من الداعمين الأساسيين لبرامج المحافظين وسياساتهم العامة، بينما تعتبر الجارديان والميرور داعمين لأجندات أكثر ليبرالية وانفتاحاً، مع فارق التمويل والنفوذ لصالح وسائل الإعلام المحافظة. وبالرغم من حالة الاستقطاب الشديدة، إلا أن بعض المؤسسات تحاول إلى حد ما التزام الحياد في التغطية السياسية والاجتماعية، كال بي بي سي والاندبندنت البريطانية. وبناءً على ما ذكر، فقد لعبت وسائل الإعلام دوراً أساسياً في دفع أجندة المحافظين خلال الأعوام الماضية - وخاصة خلال فترات الاستحقاقات الانتخابية-، وقد اتهم العمال وسائل الإعلام المحافظة بسوء التغطية وتضليل الناخبين البريطانيين في فترة استفتاء انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وظهرت بعض الفضائح المتعلقة بذلك كفضيحة شركة كامبريدج أناليتيكا التي تمت إدانتها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتضليل الرأي العام ونشر حقائق مضللة.

5. **منظمات المجتمع المدني:** تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في جوانب الصحة والتعليم والأسرة وحقوق الإنسان، وتلعب دوراً أضعف عندما يتعلق الأمر بالسياسات العامة، ومردّ هذا الأمر برأيي هو التوافق العام بين أعضاء المجتمع المحلي على الأهداف العامة في شؤون الصحة والتعليم وحقوق الإنسان، بينما لا يتفق المجتمع المحلي على الأهداف العامة في سياسيات الدفاع والهجرة والسياسات الخارجية لأن الحزبين المتنافسين يبنون مشاريعهم من منطلقات ومبادئ مختلفة تماماً. كما أظن أن التركيز على السياسات الداخلية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأحقية مقاطعات المملكة المتحدة باتخاذ قرارات مستقلة في هذه الجوانب، بينما تكون السياسات الخارجية والمالية والمتعلقة بالهجرة واللجوء من نصيب الحكومة المركزية في إنجلترا، وهو ما يجعل تركيز منظمات المجتمع المدني منصباً على القضايا المحلية التي يمكن تغيير، دون القضايا المركزية التي تحتكم بشكل أساسي إلى تجاذبات الحزبين الحاكمين. وبناءً على ما سلف، فلم تشكل منظمات المجتمع المدني رافعة حقيقة في صياغة السياسات العامة في جوانب الهجرة واللجوء. ولكن لا بد من ذكرها دورها الاحتجاجي والصوري على بعض الإجراءات التي تتعارض مع حقوق الإنسان.

6. **القضاء:** يعتبر القضاء في بريطانيا منفصلاً بشكل كامل عن الحكومة، كما يعتبر حالة فريدة في طبيعة العملية القضائية، حيث لا قانون أو دستور مكتوب، وإنما تبنى المرافعات والأحكام القضائية على السوابق القضائية من السنين والقرون الماضية. وبناءً على ذلك اقتصر دور القضاء في التدخل للبتّ بدستورية قرارات الحكومة وقوانينها، وآخر الأمثلة هو تداول محكمة التاج العليا لقرار الحكومة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى رواندا وهو ما يتعارض وفقاً لخبراء قانونيين مع منطلقات الدستور البريطاني.

الخاتمة:

يمكن القول بأن السياسات العامة عموماً والسياسات العامة في جانبي اللجوء والهجرة بشكل خاص تكونت بشكل أساسي من نظريات وتوجهات الحزب الحاكم، وأن هذا نتيجة طبيعية للنظام السياسي والاجتماعي القائم في المملكة المتحدة منذ منتصف الألفية الماضية. وبالرغم من وجود قاعدة جماهيرية عريضة لحزب العمال -الغريم التقليدي لحزب المحافظين- إلا أن غيابه عن أغلبية مجلس العموم قيد دوره في تشكيل السياسات العامة وقلصه إلى أدنى حد. وجاءت أدوار مجلس العموم ومجلس اللوردات ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني امتداداً لخلفياتهم الأيديولوجية معظم الأحيان دون قدرة حقيقية على الفعل خارج العملية الانتخابية، بينما اقتصرت مشاركة القضاء على الحكم بدستورية القوانين والقرارات من عدمها دون تدخل في محتواها وتشكيلها.

خلاصةً، فقد عمل حزب المحافظين على تخفيض أعداد القادمين إلى المملكة المتحدة من كافة المسارات، وعلى الانتقاء النوعي للقادمين إلى المملكة المتحدة، كما ركزت سياسات الحزب العامة على الحفاظ على الديموغرافيا المحلية دون تغييرات كبرى وتخفيض نفقات الخزينة ورفع الضرائب والرسوم على القادمين الجدد. وبهذا نرى بأن حزب المحافظين قد تمكن حقيقةً من تحقيق الكثير من وعوده الانتخابية التي أطلقها في الجولات الانتخابية المختلفة، وتمكن من صياغتها على شكل قوانين وسياسات عامة، وهو برأيي ما يمكن وصفه بالتأثير الجماهيري في صياغة السياسات العامة، فالجماهير لا تكتب السياسات وإنما تنتخب من يكتبها بناء على الأيديولوجيا والبرامج والوعود الانتخابية، وهو ما تعمل الأحزاب السياسية على تحقيقه لضمان إعادة انتخابها وإعادة تدوير برامجها. وأعتقد مطلقاً بأن التأثير الجماهيري في صياغة السياسات العامة ورسم أطرها ممكن على كل المستويات، ابتداءً من المجتمعات المحلية وانتهاءً بالحكومات المركزية، وأن هذا التأثير قد يأخذ طيفاً واسعاً من الأفعال، ابتداءً من المشاركة الفاعلة في العملية الديمقراطية في كل المستويات، وليس انتهاء بحركات المقاطعة والاحتجاجات النقابية والإضرابات العامة.